

"الخيارات المتاحة فلسطينياً لمعالجة الاستعصاء الراهن وأخذ زمام المبادرة السياسية"

الحاضرون (مع حفظ الألقاب): ربما نزال، هاني المصري، نبيل قسيس، محمد المدني، زهيرة كمال، جميلة عيد، عبد الرحيم ملوح، مازن غنيم، عزمي الشعيبي، سامية بامية، ممدوح العكر، فدوى الشاعر، حنان عشراوي، ليلى فيضي. من فريق "مفتاح": بيسان أبو رقطي، جوهرة بكر، رهام خروب، نداء ابراهيم.

مقدمة:

مع اقتراب استحقاقات أيلول/سبتمبر التي أعلن عنها الرئيس محمود عباس، والمتمثلة بانتهاء مرحلة المفاوضات، ورؤية الرئيس الأمريكي باراك اوباما لوجود دولة للفلسطينيين في الأمم المتحدة واستكمال برنامج الحكومة (إنهاء الاحتلال وجاهزية السلطة للدولة)، وفي ظل استمرار سياسة الأمر الواقع من قبل إسرائيل في المناطق المحتلة، يطرح سؤال جدي حول إمكانية السلطة في الاستمرار وكأن الأمور يمكن التعايش معها خاصة في ظل الانقسام السياسي الحاصل، ومدى قدرة السلطة بشكلها الحالي وآلياتها الممارسة على إنهاء الاحتلال. واستكمالاً للجلسات السياسية السابقة التي ناقشت الخيارات المستقبلية الممكنة، ركزت هذه الجلسة على طرح استراتيجية تشكيل "جبهة وطنية موحدة" وإلقاء الضوء على الخطوات اللازمة لتحقيقها بصفتها إحدى المنهجيات الممكنة للجوء إليها لمعالجة الوضع الحالي في الضفة الغربية.

الإطار المفاهيمي للجبهة الوطنية:

تشمل هذه الإستراتيجية تبني العمل الوطني على أساس جبهوي لإدارة الصراع في الضفة الغربية مع الجانب الإسرائيلي ووفق برنامج وطني تتم صياغته بشكل توافقي، من خلال حوار تشارك فيه جميع الأطراف وتقوده منظمة التحرير الفلسطينية، كصيغة بديلة لبرنامج السلطة الفلسطينية الذي قام بناءً على تكليف من منظمة التحرير لإدارة المناطق المحتلة، وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات التي يتم نقلها من الجانب الإسرائيلي على ضوء اتفاق أوسلو، وفق رؤية المنظمة أن يتم تجهيز السلطة للتحويل إلى دولة مع نهاية المرحلة الانتقالية عام 1999 وتم تشكيل السلطة بناءً على انتخابات تنافسية، اتفقت غالبية الحضور أن هذا البرنامج قد فشل. ومع الإقرار بضرورة المصالحة بين الأطراف السياسية الفلسطينية لخلق جبهة موحدة في الضفة، وفي حال عدم ملاءمة هذا السيناريو للتطبيق في قطاع غزة، يجب البحث على صيغة أخرى خاصة بالقطاع لأن حركة حماس لن تقدم على المصالحة قبل ضمان حصة أساسية في منظمة التحرير. هناك إمكانية للعمل بموجب برنامج خاص لكل من السلطة وآخر لقطاع غزة مع صيغة توافق للعمل المشترك بين حماس والسلطة.

صيغة الجبهة الوطنية في الضفة لا تتطلب حل السلطة الفلسطينية وإنما تتطلب تغييراً في شكل حكومتها ودورها، ويتضمن ذلك التغيير شكلاً جديداً للسلطة يبقى فيه اسمها نفسه لاعتبارات دولية وواقعية. كانت منظمة التحرير فوضت السلطة الوطنية باستلام الصلاحيات والمسؤوليات التي يتم تحويلها من الحكومة العسكرية في الضفة وقطاع غزة إلى منظمة التحرير وإدارتها، وقد توقف الجانب الإسرائيلي عن استكمال هذه العملية منذ عام 1996 عندما توقف عن استكمال عملية إعادة الانتشار. وجوهر التغيير المطلوب إحداثه في جوهر التفويض الذي شكلت بموجبه السلطة عام 1994، هو تحويل برنامج السلطة من إدارة ذاتية إلى أداة نضالية لإنهاء الاحتلال، والعمل على التوزيع العادل للموارد المتاحة على المناطق بما يتيح للناس الصمود والبقاء.

وبما أن الشعب الفلسطيني لا يزال تحت الاحتلال، وكون إنهاء الاحتلال هو برنامج وطني شامل وليس برنامجاً حكومياً ينفذه من يحصل على الأغلبية ويتحول الآخرون إلى جبهة معارضة، هناك حاجة ملحة لتغيير الشكل القائم بحيث يتم ترجمة البرنامج الوطني الذي يشكل توافقاً وطنياً (إنهاء الاحتلال وتقرير المصير بإقامة الدولة والعودة)، ويتم ترجمة ذلك ببرنامج نضالي للسلطة الوطنية يلتزم به الأطراف التي ستشارك في الحكومة. حينها، يكون هدف الانتخابات هو التصويت للكتل المختلفة بناءً على قدرتها على تنفيذ هذا البرنامج وتتم مشاركتها وفقاً لحجم أصواتها.

وتتشكل الحكومة بعدد أقل من الوزراء المهنيين بالإضافة إلى عدد من وزراء دولة في المناطق والمحافظات. هناك حاجة لإجراء الانتخابات البلدية بأسرع وقت ممكن لتكتسب شرعية مباشرة تمكنها من ممارسة تكليفها وممارسة صلاحياتها على جميع المناطق الفلسطينية حتى تلك التي بنيت عليها معسكرات أو مستوطنات، وتكون مسؤولة عنها، وهذا بالتأكيد سيوسع مناطق الاحتكاك مع الاحتلال.

هناك حاجة لتشكيل لجان توجيه وطني على صعيد المحافظات (والتي عملت بنجاح في السابق 1977-1982)، يكون جوهر دورها الأساسي هو قيادة العمل الوطني المناطقي، ويتم تخصيص ميزانية كافية للبلديات من الحكومة.

تكون هذه الأطراف على اتصال وتنسيق دائم عبر تقارير دورية متبادلة، وعبر تلك الشراكة بين الحكومة والبلديات ولجان التوجيه الوطني، يكون لمنظمة التحرير الأداة التي تمكنها من تفعيل دورها.

التحديات الراهنة:

بينما اتفق الجميع على وجوب تفعيل استراتيجيات وخيارات لمواجهة حالة الاستعصاء، لم يتفق جميع المشاركين على إستراتيجية الجبهة الموحدة. فالبعض رأى أن الافتراض بأن كل الأحزاب تركز في عملها على المصلحة الوطنية العليا ليس بالافتراض الصائب، فيما طرح البعض الآخر أن الخلل ليس في الشكل والبرنامج بل في الأداء.

لكن وفي ظل استمرار إسرائيل في الاستيطان واحتلالها على الأرض، طالب البعض بضرورة إعادة النظر في البرنامج الوطني ومراجعة إمكانية قدرة سلطة مرتبطة بالاحتلال على إنهائه، ذلك أن شرعية المنظمات الشرعية بدأت بالتآكل.

السلطة استمدت شرعيتها ووجودها واستمراريتها من مصدرين؛ الأول هو تفويض المجلس المركزي لمنظمة التحرير للسلطة، والثاني هو الانتخابات العامة التي جرت في 1996 وإقرار القانون الأساسي.

أحد الآراء قال إن الرهان على أن الدور الأمريكي سيتطور وحده لمجرد الإحساس بأهمية إقامة الدولة، قد فشل، ما يستدعي وجوب رسم إستراتيجية طويلة الأمد تحقق الحد الأدنى من الحقوق خاصة مع اقتراب شهر أيلول باستحقاقاته.

التوصيات:

- الحاجة إلى إستراتيجية طويلة الأمد ومراجعة البرنامج الوطني لمواجهة التحديات الراهنة، وعدم الرهان على الدور الأمريكي.
- الحاجة إلى تفعيل دور منظمة التحرير بحيث يكون لها ذراع عملي وتواصل مع الناس.
- الدعوة إلى أجندة وطنية للمقاومة الشعبية التي يشارك فيها الناس والسلطة وتقودها جبهة وطنية غير فئوية.
- إعادة التفكير في دور السلطة ووظيفتها وهياكلها القائمة.
- وجوب إجراء الانتخابات البلدية في أسرع وقت وتفعيل شرعية البلديات.
- هناك ضرورة لبحث كل الخيارات الكفيلة بالخروج من الحالة الراهنة، مع التأكيد على أن الدعوة لحل السلطة ليس خياراً واقعياً.